

المنظمات الدولية شروط النجاح وأسباب الفشل

اعداد

د.غالب الخالدي

أستاذ مساعد بكلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة الملك السعود - الرياض المملكة العربية السعودية

ملخص

تبحث هذه الدراسة في أسباب فشل وشروط نجاح المنظمات الدولية، فليست كل المنظمات الدولية قادرة على القيام بالمهام التي أوكلت إليها؛ فمنها من فشل كلياً وانتهى وجودها، ومنها من استطاعت البقاء رغم الفشل. أما البعض الآخر من المنظمات الدولية فحقق نجاحات لافتة، ليس فقط في الوصول إلى الأهداف المرجوة، وإنما أيضاً تطورت هذه المنظمات ووجدت لنفسها أهدافاً جديدة تواكب فيها التغيرات والتحولات على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية. لقد حاولت الدراسة الإجابة عن السؤال التالي: ما العوامل التي تسهم في نجاح أو فشل أي منظمة دولية سواء كان نطاق عملها دولياً أو إقليمياً؟

لقد قسمت الدراسة إلى قسمين: الأول تحدث عن عوامل نجاح المنظمة الدولية، وقدمت الدراسة سبعة عوامل وهي: الوظيفية والاستقلالية والمسؤولية والمرونة والتمويل وبراعة الموظفين الدوليين والشرعية. أما القسم الثاني فتناول أسباب فشل المنظمة الدولية التي نجمت عن أسباب تعدت ضعف عوامل النجاح. تم تقسيم فشل المنظمات الدولية إلى ثلاثة أنواع: الفاشلة والمندثرة، والفاشلة التي استمرت في الوجود، وتلك التي خلطت بعض الإخفاقات مع الكثير من النجاحات.

أخيراً استنتجت الدراسة ضرورة التعاون الدولي؛ وذلك للزيادة المتواصل في الترابط بين الدول وعالمية التحديات الدولية بما يتطلب - ليس فقط توفير أسباب نجاح المنظمات الدولية - بناء ثقافة التعاون على المستوى العالمي.

المصطلحات الأساسية: المنظمات الدولية، عوامل النجاح، التعاون الدولي، التحديات العالمية

Abstract

This study examines the reasons for the failure and conditions for the success of international organizations. Not all international organizations were able to carry out the tasks that were entrusted to them. Some of them failed completely and ended their existence, and some were able to survive despite the failure. As for some other international organizations, they have achieved remarkable successes, not only in reaching the desired goals, but also in developing and finding new goals for themselves that kept pace with changes and transformations at the international, regional and local levels. The study attempted to answer the following question: What are the factors that contribute to the success or failure of any international organization, whether the scope of its work is international or regional?

The study was divided into two parts: the first talked about the success factors of the international organization, and the study presented seven factors: functionality, independence, responsibility, flexibility, financing, ingenuity of international staff, and legitimacy. The second section dealt with the reasons for the failure of the international organization, which resulted from reasons that went beyond the weakness of the factors of success. Failure of international organizations was divided into three types: the failed and perished, the failed but continued to exist, and those who mixed some failures with many successes. Finally, the study concluded the need for international cooperation, due to the continuous increase in interdependence between countries and the globalization of international challenges, which requires not only providing the reasons for the success of international organizations, but also building a culture of cooperation at the global level.

Keywords: international organizations, success factors, international cooperation, global challenges.

المقدمة

لقد كان من الواضح أن العالم سيعتمد إلى حد كبير على التعاون الدولي منذ تأسيس الدولة القومية الحديثة بعد معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨. فالدولة الحديثة (بعكس الإمبراطوريات السابقة) كانت غير قادرة على توفير كافة احتياجاتها من الأمن والرفاه الاجتماعي. وترافق ذلك مع التطورات التكنولوجية العابرة للحدود مثل: ظهور السكك الحديدية التي سهلت التنقل بين الدول، والثورة الصناعية التي أدت إلى ازدياد الإنتاج بشكل كبير جداً مما تطلب إيجاد أسواق خارجية.

لذلك، وبعد ترسيخ مفهوم الدولة بدأ العالم منذ مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ تأسيس أطر ذلك التعاون الدولي من خلال تكوين منظمات دولية تكون قادرة على تحقيق مكاسب للدول أكثر مما تستطيع أن تحققه كل دولة لوحدها، وذلك من خلال التعاون مع الآخرين.

هذا التعاون بدأ في مجالات الأمن، ثم توسع ليشمل مجالات متعددة كالتجارة والنقل والاتصالات والصحة وغيرها 21: (2018) Trent, John and Laura Schnurr، وتوسع ذلك التعاون بعد ذلك إلى حد كبير جداً خاصة بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث ازداد عدد هذه المنظمات الدولية ازدياداً كبيراً وصل بحسب بعض الإحصاءات إلى ٦٨٠٠٠ منظمة ومؤسسة دولية حكومية وغير حكومية (Union of International Associations (UIA) (2021)).

هدف وحدود الدراسة:

تتحدث هذه الدراسة عن أسباب فشل وشروط نجاح المنظمات الدولية، فليست كل المنظمات الدولية قادرة على القيام بالمهام التي أوكلت إليها؛ فمنها من فشل كلياً وانتهى وجودها كعصبة الأمم، ومنها من استطاع البقاء رغم الفشل لأسباب متعددة.

أما البعض الآخر من المنظمات الدولية فحقق نجاحات لافتة ليس فقط بالوصول إلى الأهداف المرجوة، وإنما أيضاً تطورت ووجدت لنفسها أهدافاً جديدة تواكب فيها التغيرات والتحويلات على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية.

فلماذا نجحت هذه المنظمات وفشلت أخرى؟

ما العوامل التي تسهم في نجاح أو فشل منظمة دولية سواء كان نطاق عملها دولياً أو إقليمياً.

هذه الدراسة تبحث في المنظمات الدولية وعوامل نجاحها وأسباب فشلها. وتطرقنا الدراسة بالتفصيل لمجموعة من العوامل مع الأمثلة لبيان كيف كان لوجود أو غياب كل عامل أثر في نجاح أو فشل المنظمة الدولية. ستعتمد الدراسة على منهجية الدراسات التحليلية المقارنة وذلك لمقارنة منظمات دولية مختلفة في

مستويات النجاح والفشل؛ وذلك بهدف الوصول إلى الدروس المستفادة من نتائج عمل المنظمات الدولية وكيفية زيادة فاعليتها في عالم يزداد فيه الاعتماد المتبادل، ومن ثم الحاجة إلى منظمات دولية فاعلة. أما حدود الدراسة فقد التزمت بدراسة المنظمات الدولية الحكومية؛ أي الموجودة، أو التي كانت موجودة على أرض الواقع ووجدت حسب اتفاقية دولية بموظفين ومركز رئيس. لن نتطرق الدراسة إلى الترتيبات الدولية (International Regimes)

وهذا التحديد يسهم إلى حد كبير في حصر المقارنات بين المنظمات الدولية المختلفة دون التطرق إلى الأفكار والقيم التي تتعلق بجدوى التنظيم الدولي بشكل عام، والترتيبات والأنظمة الدولية بشكل خاص، وتُعرف هذه الدراسة المنظمات الدولية الحكومية بترتيب رسمي يتجاوز الحدود الوطنية، وينص على إنشاء آلية مؤسسية لتسهيل التعاون بين الأعضاء في المجالات الأمنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، أو أي مجالات أخرى ذات صلة (Plano, Jack and Roy Olton (1979).

أما مكانة المنظمات الدولية في العلاقات الدولية، فما زالت غير واضحة المعالم. فهناك نظريتان رئيستان تحكمان العلاقات الدولية، وكل منهما يقدم مكانة مختلفة لتلك المنظمات الدولية. وهما النظرية الواقعية والنظرية المثالية؛ فالأولى ترى أن الدول هم الفاعلون الوحيدون في العلاقات الدولية، وما المنظمات الدولية سوى ظواهر تعكس مصالح وقوة الدول (Martin, Lisa and Simmons, Beth 329: (2012). أما المثالية وما انبثق عنها كالوظيفية العقلانية فتري أن المنظمات الدولية مكون رئيس من العلاقات الدولية وتتفاعل الدول من خلال منظمات دولية. وترى الوظيفية العقلانية أن الدول تتجه للتعاون "في ظل العلاقات الدولية التي تتسم بالفوضى"، وترى أن وجود مؤسسات دولية فاعلة تساعد في تحقيق المنافع المتبادلة وتركز التوقعات من التعاون وتخفف التكاليف وتوفر درجة أكبر من الشفافية (Martin, Lisa and Simmons, Beth (2012): 332

في كل الأحوال، ومهما اختلفت النظريات؛ فالمنظمات الدولية حقيقة قائمة، وأصبحت جزءاً مهماً من العلاقات الدولية. بعض هذه المنظمات حقق نجاحات باهرة وفاق الأهداف المرجوة منها، والآخر فشل فشلاً ذريعاً. هذه الدراسة تحدد سبعة معايير لنجاح وفشل أي منظمة دولية، وهي:

١. الوظيفية بنوعها؛ الوظيفية الكلاسيكية والوظيفية الجديدة.
٢. الاستقلالية.
٣. المسؤولية.
٤. المرونة.
٥. التمويل.
٦. براعة بيروقراطية المؤسسة الدولية في:

(أ) القيام بالأعمال التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف.

(ب) توجيه الدول وإعادة صياغة المصلحة الوطنية بما يتناسب مع مقدرات وتوجهات المنظمة الدولية.
 (ج) إيجاد آفاقٍ جديدةٍ بشكل متواصل من أجل البقاء والتوسع.
 ٧. المشروعية.

١. الوظيفية:

يقصد بالوظيفية نوعان: الكلاسيكية وتعني قيام عدد من الحكومات بتسليم بعض الوظائف المحددة لوكالة مشتركة على أن تكون هذه الوظائف ليست على درجة عالية من الأهمية، بحيث لا تستطيع هذه الوكالة اتخاذ إجراءات تؤدي إلى استقلالها كارل دويتش (١٩٨٣): ٢٦٩. وبالتالي تتجح هذه المنظمات الدولية ذات الأهمية المنخفضة مثل تلك المتعلقة بالتعاون الزراعي والبريد وغيرها؛ مما يشجع بروز التعاون في مجالات أكثر.

وتقوم الوظيفة الكلاسيكية على فرضية أن النجاح في مجال معين يشجع على التوسع إلى مجالات أخرى. وكان ديفيد متراني David Mitranى من رواد هذا التوجه، فقد دعا إلى إنشاء مجموعة من الوكالات التقنية والعلمية مع إمكانيات توسع إلى درجة العالمية (بدلاً من الإقليمية) لتنفيذ برامج البنى وإعادة الإعمار، وأن تكون هذه الوكالات منظمة على أساس تقني وظيفي وليس على أساس إقليمي. Imber. (2013) "Mark F.

وقد تم تطبيق النظرية على مؤسسات الأمم المتحدة التقنية كوكالات النقل الجوي والاتصالات، ومن ثم وكالة الطاقة الدولية. ومع توسع التعاون بعد الحرب العالمية الثانية إلى المجالات الاقتصادية والتنمية فقد تم تطبيق النظرية على مؤسسات بریتون وودز كالبنك الدولي وعلى منظمة التنمية الصناعية (UNIDO).

الفكرة هنا، أن التوسع في وظائف ومهام الوكالات الوظيفية ستعمل على توسيع صلاحيات وكفاءات هذه الوكالات مقارنة بالحكومات الوطنية؛ مما سيصنع شبكة من علاقات الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء التي ستتوسع بالتدريج دون تخوف من الدول فيما يتعلق بهاجس السيادة وسيطرتها الكاملة على أراضيها.

أما الوظيفة الجديدة وهي الأهم فتعني تعظيم الرفاهية والتكامل الوظيفي. وقد وضع إيرنست هاس مجموعة شروط لتحقيق الأهداف المرجوة من عملية التكامل: إمام، محمود أحمد (١٩٩٠)
 (١) المهام المنوطة بالمنظمة هي ذات مغزى اقتصادي بالنسبة للدول الأعضاء: أي أن يكون هناك مكسب اقتصادي واضح.

(٢) أن يكون لممثلي الدول في المنظمة ثقل في أوطانهم: أي أن يكون ممثلو الدول من صانعي القرار في دولهم كالوزراء، وليسوا مجرد موظفين تنفيذيين.

٣) التجانس الحضاري للدول الأعضاء: أي أن تكون هناك قواسم مشتركة بين شعوب الدول الأعضاء كاللغة والتاريخ المشترك والقيم المشتركة.

٤) هناك تفاهم بين النخب الرسمية وغير الرسمية عبر الحدود: وتعني تقارباً في طبيعة الأنظمة السياسية وعلاقاتها بالشعوب.

اتجهت الوظيفية الجديدة في تطبيقاتها إلى المستوى الإقليمي بدلاً من العالمي الذي ميّز الوظيفية الكلاسيكية. في هذه التطبيقات بينت الوظيفية الجديدة كيف أن العوامل الأربعة المذكورة أعلاه كان لها دور حاسم في نجاح وتوسع مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

لا تركز الوظيفية الجديدة على الدول الأعضاء وإنما على المنظمة نفسها، وتبقى الدول الأعضاء مهمة فهي التي تحدد شروط الاتفاق واتجاه وحجم التغيير المطلوب من المنظمة الإقليمية. ولكن بالدرجة الأولى تسعى بيروقراطية المنظمة وبالتعاون مع المتعاطفين مع مهمتهم في الدول ليس فقط في تحقيق مهمتهم وإنما في التأثير على الأنشطة الأخرى. (Schmitter Philippe C. (2003)

وعند التطبيق على مؤسسات من الاتحاد الأوروبي بينت النظرية كيف أن وجود الشروط التي وضعها إيرنست هاس أسهم إلى حد كبير في نجاحها. كما أن مهارة القائمين على هذه المؤسسات ووجود درجة عالية من التأييد لأهدافهم داخل الدول الأعضاء كان له أثر حاسم في نجاح وتوسع مؤسسات الاتحاد. ومع أن النظرية تعرضت للكثير من النقد، إلا أن نجاحها في تفسير توسع ونجاح الاتحاد الأوروبي لا يمكن تجاهله.

لذلك، من الواضح أن الوظيفية، سواء الكلاسيكية أم الجديدة تبين أن تحديد أهداف المؤسسات التكاملية ووضوح مصلحة الدول منها تعدّ من عوامل النجاح والاستمرار والتوسع.

٢.٢. الاستقلالية:

الشرط الثاني لنجاح المنظمة الدولية هو الاستقلالية. ويقصد بالاستقلالية حصول المنظمة الدولية على شخصية قانونية مستقلة عن الدول الأعضاء وحققها بالتصرف المنفرد ولو ضمن إطار محدد من قبل الدول الأعضاء. وهذه الاستقلالية اعتبرت سمة حميدة للمنظمات الدولية خاصة في فترة العولمة وازدهار وتكاثر وجود المنظمات الدولية وتوسع نشاطاتها. فقد رأى الكثير من المختصين بالشأن الدولي أن "فرضية استقلال ونفوذ المنظمة الدولية على حساب الدول الأعضاء جيد من أجل قيام المنظمة الدولية

بوظائفها. (Collins, Richard and Nigel D. White (Ed.), (2013): 2

ولكن تعريف استقلالية المنظمة الدولية تعريفاً إجرائياً عملية صعبة؛ حيث إن المنظمة الدولية تكونت من الدول الأعضاء، وأن أي استقلالية لها هي منحة من هذه الدول بهدف تحسين الأداء؛ مما يعني أن الاستقلالية ليست كلية في أي من الأحوال.

لذلك هناك من تحدّث عن درجة الاستقلالية بفرضية أن الاستقلالية ليست كلية، فيصبح تعريف الاستقلالية بأنها "سلطة الفعل بدرجة من الاستقلالية". (Abbott, Kenneth and Duncan Snidal (1998): 2 ويقدم Haftel and Thompson تحديداً للاستقلالية؛ إذ تقوم على ثلاثة محددات: Haftel, Yoram Z. and Alexander Thompson (2006): 3-11

أ. طريقة صنع القرار: المؤسسة التي يتخذ فيها القرار بأغلبية معينة هي أكثر استقلالية من تلك التي تتطلب الإجماع؛ فمثلاً تعد مؤسسات الاتحاد الأوروبي الأكثر استقلالية لعدم وجود قاعدة الإجماع في صنع قراراتها، بينما منظمة مثل: (آسيان) وجامعة الدول العربية تتطلب الإجماع فتصعب فيها عملية اتخاذ القرار وتقلل من استقلاليته.

كذلك إذا كانت القرارات الخاصة بالمنظمة تتخذ على مستوى القادة فإن المنظمة أقل استقلالية من تلك التي يتخذ القرار فيها على مستويات أقل؛ فمثلاً الاتحاد المغاربي تتخذ قراراته على مستوى القمة، ولما كانت هذه القمة لا تعقد دورياً فإن المنظمة أقل استقلالية ومقدرة على العمل. بينما منظمة دول الأنديز مثلاً تتخذ قراراتها على مستوى وزراء الخارجية وهذا يسهل اتخاذ القرار فيها.

ب. وجود بيروقراطية فوق قومية، يقصد بالبيروقراطية الفوق قومية وجود هيئة فنية وإدارية دائمة تدير عمليات المنظمة الدولية إدارة منتظمة. هذه الهيئة يجب أن تتكون من أفراد لا يمثلون دولهم في أعمالهم ولا يخضعون للضغوطات السياسية من أي من الدول الأعضاء؛ فمثلاً أعضاء المفوضية الأوروبية يعملون للمصلحة العامة للجماعة الأوروبية، وهم مستقلون استقلالية تامّة عن الدول الأعضاء عن قيامهم بواجباتهم. وكذلك فإن وجود سكرتير دائم للمنظمة وموظفون دائمون يعززون هذه الاستقلالية كما في الأمم المتحدة. إن الكثير من المنظمات الدولية لا تحتوي عنصر الموظفين الدوليين. فمثلاً اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية يوجد لديها ثلاثة من السكرتارية؛ واحد لكل دولة. وجود هذا العنصر مهم جداً من أجل الاستقلالية لأنه يعزز من فكرة الحياد تجاه الدول الأعضاء.

ج. وجود طرف ثالث يفصل بالنزاعات بين المنظمة الدولية والدول الأعضاء. إن وجود آلية خارجية للفصل بالنزاع بين المنظمة الدولية والأعضاء يعزز من استقلاليته كعنصر فاعل على المستوى الدولي يختلف عن الدول المكوّنة لها، فمثلاً محكمة العدل الأوروبية تفصل بالنزاعات بين المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء.

هناك بعض المنظمات الدولية تحتوي هذه الآلية كالأمم المتحدة، ولكن تستطيع الدول تجاهل أو رفض قرارات الطرف الثالث، وهذا بدوره يقلل من استقلالية المنظمة الدولية. فإن الاستقلالية هي مستويات؛ كلما زادت فإن المنظمة تكون أكثر استقلالية، وأكثر قدرة على اتخاذ القرار. فإن ما درجة الاستقلالية

المطلوبة لنجاح المنظمة الدولية دون تخوف الدول من خسارة مصالحها القومية، أو فقدان المصلحة المرجوة من عضويتها في هذه المنظمة؟
لا يوجد جواب محدد لهذا السؤال؛ مما يتطلب من الدول مراجعة هذه الاستقلالية مراجعةً دوريةً ومناقشتها بشكل متواصل في اجتماعاتهم الخاصة بسياسات تلك المنظمات وأهدافها، وبالتالي درجة الاستقلالية المطلوبة.

٣. المسؤولية:

مع الاستقلالية يجب أن تكون هناك مسؤولية. فالمنظمة الدولية في النهاية أداة لتحقيق أهداف معينة، ومن الضروري أن يكون هناك آليات للمحاسبة والمساءلة. لقد كثرت المطالبات بمساءلة المنظمات الدولية وسياساتها وإجراءاتها من قبل الدول ومؤسسات المجتمع المدني على حدّ سواء، فمثلاً كثر الحديث عن إيقاف دول كالولايات المتحدة وروسيا وفرنسا والصين دعمها المالي لبعض مؤسسات المجتمع المدني؛ بسبب سياساتها التي من وجهة نظر هذه الدول كانت تتجاوز الصلاحيات الممنوحة لها. كذلك فإن سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تجاه الدول الفقيرة كانت محل انتقاد الكثير من مؤسسات المجتمع

المدني حول العالم 3: (2013), Collins, Richard and Nigel D. White (Ed.),

ولكن على الرغم من وضوح العلاقة العكسية بين الاستقلالية والمسؤولية فإن فكرة المسؤولية ما زالت غير واضحة؛ فمثلاً تستطيع الدول معاقبة المنظمة الدولية بوقف الدعم المالي ولكن تستطيع المنظمة الحصول على المال من دول أخرى. فإيقاف الولايات المتحدة الدعم المالي عن وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA) أضعفها ولكن لم يقض عليها ولم يغير من سياساتها. أضف إلى ذلك، لا يوجد معايير موحدة لمحاسبة المنظمة الدولية؛ فيرى البعض ضرورة قيام الأمم المتحدة أو الجمعية الدولية للقانون الدولي بتكثيف جهودها لإصدار معايير محاسبة المنظمة الدولية حسب القانون الدولي وليس حسب قوانين واحتياجات ومصالح الدول الأعضاء. Collins, Richard and Nigel D. White (Ed.), (2013):18

تتعلق المسؤولية بمفهومين رئيسيين هما المساءلة والاستجابة. الأول يتعلق مباشرة بتوافر المعلومات عن الأفعال التي يمارسها الوكلاء الذين يعملون في المجال الدولي. ومن ثم، فهو مرتبط بأدوات زيادة أو تقليل الشفافية. الاستجابة بدورها تعني أن تؤخذ تفضيلات المكونات في الاعتبار بشكل فعال في عمل أولئك الذين يشغلون المناصب البيروقراطية. 6: (2017), Pereira, Alexsandro Eugenio et. al. هذه المساءلة والاستجابة تعاني من مشكلتين عند التطبيق، وهما أولاً مسؤولية المنظمة أمام الدول الأعضاء وهذه نادرة. فالمنظمة الدولية عندما تحصل على الاستقلالية تصبح فاعلاً دولياً تخضع في مسؤوليتها فقط أمام لجان التدقيق الداخلي. والمشكلة الثانية أن الدول غير متساوية؛ فهناك الدول الغنية الممولة والتي

تسعى المنظمة لاسترضائها عادة ما يكون لديها فريق مختص يتفاوض بشراسة مع المنظمة الدولية، بينما الدول النامية تكون في العادة متلقيا فقط. لذلك يرى البعض بضرورة التشديد على الحوار والتشاور المتواصل بين المنظمات الدولية والدول المعنية بخدماتها. Pereira, Alexsandro Eugenio et. al. (2017): 10

وهذا يقود إلى الاستنتاج بأن درجة الاستقلالية للمنظمة الدولية وحققها في إصدار قراراتها وحريرتها في إدارة شؤونها يجب أن يترافق مع صنع آلية للمسؤولية والمحاسبة تتفق عليها كل من الدول الأعضاء والمنظمة الدولية. وهذه الآلية لن تتحقق إلا من خلال حوار متواصل وأفكار جديدة تطرح من قبل كل من الدول والمنظمات الدولية وحتى مؤسسات المجتمع المدني.

٤. المرونة:

إن العالم يتغير ومن ثم يفرض على المنظمات الدولية إعادة النظر المتواصل بسياساتها وأهدافها وإجراءاتها وإلا سيكون مصيرها الزوال أو التهميش؛ فمثلاً اتفاقية الدفاع العربي المشترك لعام ١٩٥٠ في الجامعة العربية لم تتغير وبعد مرور أكثر من ٧٠ عاماً. هذا الجمود يجعل الاتفاقية عبارة عن ورق قديم ليس له فائدة تذكر. فمرونة المنظمة هي التي تمنحها الحيوية والتكيف مع المستجدات الدولية والمتغيرات والمعرفة المستجدة.

تعرف المرونة في أي منظمة رسمية بأنها:

١- "التعلم وتطوير المعرفة الجديدة بدلاً من الحلول المحددة.

٢- القدرة على توظيف الأشخاص الذين يركزون على العملاء على كافة المستويات وبناء عمليات ليس فقط سهلة التنفيذ، ولكن أيضاً مرنة بما يكفي للبقاء والتنافس بفاعلية مع بيئة متغيرة"

Mukerji, Siran and Purnendu Tripathi (2016): 27

في المنظمات الدولية، وبسبب ضغوطات الدول الأعضاء، فإن عملية مواكبة المتغيرات في البيئة الدولية، ومن ثم مرونة المنظمة تصبح عملية صعبة جداً وموجودة في عدد قليل من المؤسسات الدولية كالمؤسسات المالية مثل: صندوق النقد والبنك الدوليين. فدائماً هناك المعوقات الداخلية والخارجية. ففي صندوق النقد الدولي مثلاً، لاحظ أحد المراقبين بأن التغييرات "في مبادئ السياسات لم تنتقل إلى الممارسات. وعلاوة على ذلك، فإن التحولات الأعمق في مبادئ السياسات هذه قد تم تهميشها لأسباب تتعلق بطبيعة المؤسسة والمصالح القوية التي تتحكم بهيكلها العام" Béland, Daniel, and Mitchell

Orenstein, (2014): 2

ومع ذلك، فإن المنظمات الدولية الناجحة كصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي تتأثر ببعضها البعض، وتتأثر أيضًا بالمنظمات الدولية الأخرى سواء الحكومية منها أو غير الحكومية؛ مما يقدم أفكاراً جديدة تسهم في مرونة المنظمة في التعامل مع المشكلات الجديدة التي تواجهها. فقد تبين أن المنظمات الدولية الفاعلة "ليست مجرد أدوات للدول الأغنى والأقوى، ولكن لوحظ أن سياسات هذه المنظمات يمكن أن تتشكل من قبل آراء الدول المخالفة حتى لو كانت أصغر وأضعف، وآراء الدول الأسرع نموًا التي تشكّل نموذجًا في التنمية. كما أنها تتحدد باتجاهات البحوث الأكاديمية المتعلقة بالسياسات وبالحوار الداخلي والنزاعات الأكاديمية بين الخبراء المختصين" Béland, Daniel, and Mitchell Orenstein, (2014): 54.

يستنتج من ذلك أن مرونة المنظمة وانفتاحها على أفكار جديدة يسهم في تطورها ومقدرتها على تحقيق أهدافها في عالم متغير، كما أنها تسهم في التقليل من حالة اللايقين والتوتر أثناء الأزمات. بالإضافة لذلك فإن مرونة المنظمة الدولية تساعد في إقناع الدولة أو الدول المهيمنة في تغيير توجهاتها بما يتناسب مع أفكار المنظمة وسياساتها خاصة إذا كانت تسهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف تلك الدول.

٥. التمويل:

إنه من المؤكد أن الحصول على موارد مالية كافية ومستقرة شرط حاسم في تحقيق أهداف المنظمة الدولية. فهناك منظمات دولية تعاني إلى حد كبير من قلة التمويل كالاتحاد الإفريقي و(UNRWA) وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وأخرى تعاني من انقطاع خلال فترات متكررة كالأمم المتحدة واليونيسكو.

عند دراسة التمويل يرى بعض المحللين أن هناك أربع قضايا يجب معالجتها لكل مشاكل تمويل المؤسسات الدولية:

١. "مزج مصادر التمويل؛ أي من يقدم التمويل للمنظمة الدولية.
٢. التمييز بين أنواع التمويل: الإلزامي/التطوعي، الأساسي (للأغراض العامة) والمحدد لأغراض بعينها.
٣. استقرار وإمكانية التنبؤ بتدفقات التمويل للمنظمة الدولية.

٤. إمكانية الوصول إلى المال في الوقت المناسب عندما تنشأ الحاجة له" Goetz, Klaus H.

and Ronny Patz (2017): 5

وهذا يبين أن مشاكل التمويل لا تتعلق فقط بالحصول على المال اللازم لتحقيق الأهداف، وإنما أيضًا طرق الوصول إلى ذلك المال بما لا يعيق مقدرة المنظمة ولا يوجهها بما يتنافى مع مبادئ عملها. لقد بينت الدراسات أن اتجاه الدول الغنية العام هو تخفيض التمويل الإلزامي الذي يعطي المنظمة الدولية حرية أكبر

في رسم السياسات واستقلالية أكثر في النشاطات. يترافق مع هذا التخفيض ازدياد في التمويل التطوعي الموجه لنشاطات بعينها وذلك من أجل السيطرة على نشاط المنظمة الدولية وإبطاء التوسع في موازاتها، خاصة أن كلفة عملها في ازدياد مستمر وأولويتها بالنسبة للدول المانحة أو الممولة في تراجع.

لذلك من المهم للمنظمة الدولية أن تراجع وبشكل متواصل القواعد الناظمة لطرق حصولها على التمويل والتأكد من تدفقه بشكل متواصل. يرى بعض المحللين أن تمويل المنظمة الدولية يتحدد بثلاثة عوامل وهي: مصالح السياسيين في الدول الأكثر تمويلاً، وبيروقراطية المنظمة الدولية، وجماعات المصالح. 1 :

Dreher, Axel and Valentin F. Lang (2016)

وهذا يتطلب من القائمين على المنظمة الدولية أو مؤيديها في الدول أخذ هذه العوامل بالحسبان عند طلب الموازنات لأنشطتها. وقد بينت الدراسات أن المنظمات الدولية الأكبر تجد عدة مصادر للتمويل من الدول والمتطوعين، أما المنظمات الأصغر فتعتمد إلى حد كبير على مؤيديها. لذلك فالأولى، كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية تجد مصادر متعددة للتمويل، ومن ثم لا تخشى التوسع في برامجها ولا تكثيف سياساتها حسب رغبات الدول الرئيسية. أما المنظمات الصغيرة فهي بحاجة ماسة إلى توسيع نطاق التأييد بشكل متواصل، وذلك من خلال دور بيروقراطية المنظمة ومقدرتها في تسويق أنشطتها لدى جماعات المصالح والسياسيين في الدول الممولة الرئيسية. فمثلاً اليونيسكو تعتمد إلى حد كبير على مقدرة القائمين على المنظمة في حشد التأييد لمشاريعها خاصة في ظل تراجع الدول المانحة كالولايات المتحدة. وكذلك الأمر بالنسبة لمنظمات حقوق الإنسان ومحكمة الجنايات الدولية وبرلمان منظمة الوحدة الأفريقية.

إن مقدرة المنظمة في إقناع الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني في قبول أنشطتها، ومن ثم تمويلها يسهم إلى حد كبير في، بقاء المنظمة الدولية وليس هذا فحسب، وإنما أيضاً التوسع في أنشطتها والتنوع في سياساتها.

٦. براعة الموظفين الدوليين:

إن مقدرة بيروقراطية المنظمة الدولية والقائمين عليها في تحقيق الأهداف والقدرة على الإقناع يسهم إلى حد كبير في بقاء واستقلالية ومرونة وتمويل المنظمة التي ينتسبون إليها. ويقصد بالبراعة أنها تتكون من الأفكار والتعليم والخبرة العملية.

كما أن الأفكار مهمة جداً فهي التي تعطي الموظف القدرة على أن يزود صانع القرار على مستوى الدول بأهداف ومعايير وبرامج تستند إلى مجموعة من الافتراضات عن طريقة معالجة القضايا اليومية من خلال استخدام أدوات سياسات محددة" 237 : Béland, Daniel and Mitchell A. Orenstein

(2013)

من خلال الأفكار، يستطيع القائمون على المنظمة الدولية صنع الانتقال النوعي في أهداف المنظمة؛ مما يمنحها المرونة اللازمة لمواكبة المتغيرات الدولية؛ فالبنك الدولي تغير في أهدافه على مرّ السنوات منذ تأسيسه عام ١٩٤٤ بالانتقال بأهداف الإقراض من إعادة إعمار أوروبا إلى قروض التنمية في العالم الثالث إلى المساعدة في الإصلاح الهيكلي للدول. وكذلك فعل صندوق النقد الدولي فانتقل من فكرة تثبيت أسعار الصرف إلى المساهمة في سداد مديونيات دول العالم الثالث البيلاوي، حازم (٢٠٠٠): ١٠١. وتسهم الأفكار أيضاً، في جعل السياسات قابلة للنقاش والقبول والتراجع وإعادة الصياغة. وهذا ما جعل البعض يصف المنظمة الدولية كنظام حيّ أو مفتوح يتبادل "الأمر مع بيئته، ويقوم باستيراد وتصدير الأفكار، وبناء وتفعيل المكونات المادية لهذه الأمور (مهما كانت: سياسات، توجهات أو أهداف أو معايير). وتظهر المنظمات الدولية - في كثير من الأحيان - أنها منفتحة على الأفكار والأساليب الجديدة التي يتبناها المسؤولون المتمرسون. والمنظمة الدولية عادة ما تتراجع عن مسار سياسة معين. وهذا يجعل من الصعب وصف نهج السياسات للمنظمات الدولية على أنه مستقر إلا خلال فترات قصيرة نسبياً؛ حيث قد تظهر اتساقاً أيديولوجياً. وهذا ما يميز المنظمات الدولية عن تلك المؤسسات البحثية المرتبطة بمجموعة

مصالح أو أيديولوجية معينة" 2 (Béland, Daniel and Mitchell A. Orenstein (2013): 2).

أما التعليم والخبرة العملية فتزود المسؤول الدولي بالمهارات اللازمة للتعامل مع حكومات ونظم سياسية متعددة وتمثيل جهات متعددة من المصالح. بعض المختصين في شأن الإدارة العامة - بشكل عام - يرون أن إنتاجية (Output) المنظمة قد تكون مصدر الشرعية الوحيد للموظف الدولي بعكس من يقابله في الدولة؛ حيث الإدارات تكتسب شرعية من شرعية الدولة نفسها. Christensen, Johan (2020): 409. وفي دراسة حول دور الموظفين الدوليين وخبراتهم ومهاراتهم في اكتساب السلطة والنفوذ في مجال عملهم في منظمات دولية كسكرتير عام اتفاقية البيئة ومسؤولي بروتوكول مونتريال للمناخ ومؤتمر مكافحة التصحر، وجدت الدراسة أن النتائج كانت مختلفة، أن أحد أهم أسباب الاختلاف هو طريقة تعامل الموظفين الإداريين في هذه المؤسسات مع السلطة التي يتمتعون بها تجاه الجهات التي يخدمونها. Bauer,

Steffen (2004): 1

يستنتج من ذلك أن اختيار للموظفين للقيام بمهام إدارة وتشغيل المنظمة الدولية يعد من العوامل الحاسمة في نجاح المنظمة؛ وذلك لأن عملهم يتطلب ليس فقط الإنتاجية، وإنما أيضاً إقناع دول وحكومات متعددة التوجهات والأفكار والأيدولوجيات والأولويات بجدوى وفائدة العمل الذي يقومون به. فالمسؤول المتخصص في مجال عمل المنظمة الدولية ستوفر لديه المهارة اللازمة للعمل على تحقيق أهداف المنظمة الدولية حتى في بيئة مناوئة. كما أنه يستطيع أن يقنع الدول الأعضاء بتوجيه سياساتهم وأجنداتهم بما يسهم في نجاح المنظمة التي ينتمي إليها.

٧. الشرعية:

تتبع شرعية المنظمات الدولية بشكل رئيس من نجاحها في تحقيق المعايير الستة التي تم شرحها سابقاً (الوظيفية والاستقلالية والمسئولية والمرونة والتمويل وبراعة موظفيها)، بالإضافة إلى إنتاجيتها وتحقيقها للأهداف التي وجدت من أجلها. ولكن، حتى لو نجحت، تبقى المنظمة الدولية عرضة للانتقاد، ووجودها دائماً موضع تساؤل. فالمنظمة الدولية ذات شرعية ضعيفة مقارنة بالدول، فهي مكونة من قبل الدول، وتخدم مصالح مختلفة قد تكون أحياناً متناقضة، فمثلاً منظمة الأمن والتعاون الأوروبي (OSCE) تضم الولايات المتحدة وأوروبا من جهة، وروسيا ودول آسيا الوسطى من جهة أخرى. ولعلّ التناقض في المصالح بين الطرفين من شأنه أن يقوض من المجهود الساعي إلى إضفاء الشرعية على المنظمة، ولكن مقدرة المنظمة في تقديم نفسها كوسيلة أو منبر تعبّر فيه الدول عن مصالحها المتناقضة ومقدرة المنظمة في إيجاد وسيلة للتقارب أعطاها هامشاً للمناورة،

ومن ثم شرعية للعمل. Peters, Ingo (2013): 339

لكي تستطيع المنظمة الدولية القيام بعملها على أكمل وجه، هي بحاجة إلى إقناع الدول الأعضاء باتباع سياسات معينة تتلاءم مع عمل هذه المنظمة، ولكن الدول قلماً تثق بأن المنظمة الدولية تضع مصالح الدول بعين الاعتبار (كل دولة ترى ذلك بطريقة مختلفة عن الأخرى) فلذلك تعاني المنظمة الدولية من أزمة الشرعية ومن هنا يبرز السؤال المهم وهو كيف تحصل المنظمة الدولية على الشرعية: أي ما مصادر شرعية المنظمة الدولية، وكيف تحافظ على تلك الشرعية؟ أحد المختصين (ماتيو ستيفنز) يحدد ثلاثة مصادر للشرعية

١. اتباع المنظمة الدولية قواعد القرار بحيث يكون معترفاً بها على نطاق واسع. أي إن إجراءات المنظمة الدولية وأساليب عملها تتم وفق قواعد وأسس مقبولة على نطاق واسع. وهذا المصدر يسمى مشروعية المدخلات.
٢. الإنتاجية. أي أداء المؤسسة للولاية المنوطة بها وتحت قيادة خبرات معترف بها. وهذا المصدر يسمى مشروعية المخرجات.
٣. المشروعية القانونية. أي إن قواعد وعمل المنظمة الدولية يتم وفقاً لمعايير راسخة قائمة على

القانون 3: (2018): Stephen, Matthew D.

وتنطبق على هذه المعايير، إلى حد كبير على منظمات كالاتحاد الأوروبي، ومنظمة التجارة الدولية، وصندوق النقد الدولي.

ولكن حتى أكثر المنظمات الدولية تطبيقًا لهذه المعايير، طالما كانت الشرعية موضع تساؤل. ومن الأسباب التي تجعل من الشرعية قضية مهمة خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة وانتشار العولمة، ومن ثم ازدياد العمل الجماعي الدولي 14-15: (2009) Sato:

أولاً: أن المنظمات الدولية أصبحت تلعب أدوارًا كالدول دون أي مصدر للشرعية كما يتوفر للدول، فالدول تقوم شرعيتها على وجود مواطنين وسلطة معترف بها داخل إقليمها. بينما المنظمات الدولية تكونت باتفاقية دولية من قبل عدد من الدول ثم توسع عملها ليتعدى مضمون الاتفاقية الدولية.

ثانيًا: في الوقت نفسه الذي لا تستطيع المنظمات الدولية فرض إرادتها إلا من خلال المعاهدات الدولية، نجد أنها أحيانًا تواجه معضلة إلزامية قراراتها على الدول، فمثلًا نجد أن القرارات الصادرة من محكمة الجنايات الدولية والمنظمات الخاصة بالبيئة يتم رفضها وعدم الاعتراف بها عادة من الدول الأكثر مخالفة لتلك القرارات.

ثالثًا: التأثير المباشر لقرارات المنظمات الدولية على مواطني الدول، والذي قد يكون سلبيًا عن غير قصد. فمثلًا الحصار الذي فرض على العراق في تسعينيات القرن الماضي كان مسببًا لكثير من الآلام على المواطنين العراقيين الذين لم يكونوا هدفًا لذلك الحصار.

أما ماثيو ستيفنز فيتوسع في أسباب ضعف الشرعية فيعزوها إلى الأسباب التالية:

١. الفشل في الارتقاء إلى مستوى المعايير الموجودة مسبقًا (الوعد الكاذبة): وهذا يحدث عندما يدرك المستفيدون من المنظمة الدولية أنها لم تعد تستوفي معايير الشرعية المطبقة أصلًا عليها. وعندما يُنظر إلى منظمة ما على أنها لا ترقى إلى مستوى معاييرها السابقة للشرعية، سينظر إليها على أنها تخل بوعودها. الإخلال بالوعد يمكن أن يضر بأي بُعد من أبعاد شرعية المؤسسة.

٢. التغييرات في معايير الشرعية التي تقيّم المنظمات الدولية من خلالها: وهذا يشير إلى الموقف الذي يحدث عندما يحدث تغيير معياري في معايير الشرعية المؤسسية ومن ثم يؤدي إلى تآكل شرعية المؤسسة. يعد الفشل في التكيف مع هذه "المعايير المتغيرة" من مصادر تآكل الشرعية. على سبيل المثال، قد يتم تقييم بعض المؤسسات سابقًا تقييمًا أساسيًا وفقًا لمعايير الشرعية التكنوقراطية الموجهة نحو الإنتاج. ومع ذلك، بمرور الوقت، قد تظهر مطالب جديدة للشفافية أو التمثيل كمعايير جديدة للشرعية.

٣. التغيير في الجمهور ذي الصلة بالمنظمة: يمكن أن تتعرض مؤسسة ما لمطالب شرعية جديدة من خلال تغيير في جمهورها ذي الصلة (أو جمهورها المؤيد للشرعية). تتضح الصلة بين السلطة والشرعية بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بتحديد الجمهور ذي الصلة للمؤسسة؛ إذ من الواضح أن تصورات بعض الفاعلين للشرعية تهتم أكثر الآخرين. عادة ما تكون الجماهير الأساسية لمعظم المنظمات الدولية هي الدول الأعضاء فيها، ومع ذلك فمن المحتمل أن يتسع الجمهور ذو الصلة

للمؤسسة ليشمل جماهير ثانوية، مثل: الدول غير الأعضاء، والجمهور المحلي، والمنظمات غير الحكومية، أو الجهات الفاعلة عبر الوطنية الأخرى. علاوة على ذلك، قد تصبح المنظمات الدولية معتمدة على هذه الجماهير الثانوية لتحقيق أهدافها. في النتيجة سيشكل هذا الاعتماد المتزايد تحولاً في الجمهور من خلال توسيع الجمهور ذي الصلة في المنظمة الدولية. في هذه الحالات، قد تظل المؤسسة شرعية في نظر أعضائها المؤسسين، لكنها مع ذلك تفقد من شرعيتها. ويمكن أن يحدث هذا، على سبيل المثال، من خلال انضمام دول كأعضاء جدد في المنظمة الدولية، وقد يحمل الأعضاء الجدد أفكاراً مختلفة حول ما يجعل المؤسسة شرعية؛ مما قد يسهم في تغيير المعايير

.Stephen, Matthew D. (2018): 5

إن مما لا شك فيه أن قضية الشرعية ستبقى مثار تساؤل وشك؛ لأن الدول لا تفيد من المنظمات الدولية بالتساوي، وترى بعض الدول أن نشاط المنظمة الدولية وأهدافها قد يتعارض مع مصلحتها الوطنية. لذلك سيكون من الأفضل لكل من المنظمات الدولية والدول على حد سواء أن يعملوا معاً لتعزيز شرعية هذه المنظمات بما يخدم مصلحة أكبر عدد ممكن من الدول وبما يجعل المنظمة الدولية تعمل وفق معايير مقبولة عالمياً.

بشكل عام، تتعرض معظم المنظمات الدولية إلى درجات متفاوتة من النجاح وال فشل. إلا أن هناك أمثلة لعدد من المنظمات الدولية اعتبرت ناجحة بكل المقاييس، ليس فقط لكونها تحتوي على مكونات النجاح التي تؤهلها للتكيف مع النظام الدولي، وإنما أيضاً للدعم والتأييد لبرامجها وسياساتها من قبل الدول الأعضاء. لقد برز عدد من هذه المنظمات الدولية الناجحة في كل من ميادين الاقتصاد والأمن. ومنها منظمة التجارة الدولية، ومجموعة العشرين في الميدان الاقتصادي، وقوات حفظ السلام الدولية، وحلف الناتو في المجال الأمني.

ففي المجال الاقتصادي، ينظر إلى المؤسسات الاقتصادية الدولية كأمثلة لنجاح المنظمات الدولية. فمن خلال خبرات موظفيها ودعم النظام الرأسمالي العالمي استطاعت منظمة التجارة الدولية أن تضع القواعد الناظمة للتجارة الدولية لفائدة الجميع. فقد استطاعت هذه المنظمة أن تحل محل اتفاقية الجات في العام ١٩٩٥ وتجعل من نفسها أداة تستطيع الدول من خلال أنظمتها الحصول على منافع متبادلة تؤدي إلى مضاعفة حجم التجارة الدولية (الببلاوي حازم (٢٠٠٠): ١٢١. بالإضافة إلى منظمة التجارة الدولية فقد برزت مجموعة العشرين كتجمع اقتصادي عالمي ناجح. ففي عام ١٩٩٩ برزت مجموعة العشرين كمنظمة اقتصادية للدول الغنية تعنى بتطوير التعاون الاقتصادي، وتغليب الحوار الذي يعترف بدور القوى الصاعدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى القوى التقليدية في أوروبا وأمريكا الشمالية المعرفة (٢٠١٦): ١.

بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي فقد كانت هناك نجاحات في الجانب الأمني؛ فقد استطاعت قوات حفظ السلام الدولية أن تسيطر على نزاعات أهلية وحدودية معقدة في الكثير من مناطق العالم في آسيا وأفريقيا والكاربيبي. في العام ١٩٨٨ حصلت هذه القوات على جائزة نوبل للسلام؟ "لمنعها للنزاع المسلح ومقدرتها على توفير الشروط المناسبة للتفاوض." 2 (Nobel Prize Outreach (1988): 2

وكذلك برز حلف الناتو كمنظمة أمنية كانت قادرة على تجاوز احتياجات الحرب الباردة التي وجدت من أجلها. واستطاعت أن تكون لنفسها مهاماً خارج الإطار الأوروبي لتصل عملياتها إلى ليبيا وأفغانستان، فكانت قادرة على التكيف مع متغيرات القرن الحادي والعشرين. ففي عام ١٩٩٤، كان الناتو تحالفاً من ١٦ دولة وبدون شركاء، ولم يقيم مطلقاً بأي عملية عسكرية. بحلول عام ٢٠٠٥، أصبح الناتو تحالفاً من ٢٦ دولة، شارك في ثماني عمليات متزامنة في أربع قارات بمساعدة ٢٠ شريكاً في أوراسيا، وسبعة في البحر الأبيض المتوسط، وأربعة في الخليج. إلى جانب عمليات انتشار الناتو في أفغانستان وكوسوفو، يقوم الناتو بتسيير دوريات جوية فوق دول البلطيق وسلوفينيا، ويقوم بدوريات بحرية لمكافحة الإرهاب في البحر الأبيض المتوسط، ويدير مقرات عسكرية في البوسنة ومقدونيا، ويدرب الجيش العراقي، وقدم الدعم اللوجستي لقوات حفظ السلام الأفريقية في دارفور. 2 (Hannoush, Sanaa Said (2009): 2

أسباب فشل المنظمات الدولية:

بالإضافة إلى عدم وجود أسباب النجاح المذكورة آنفاً، تفشل المنظمات الدولية لأسباب متعددة أخرى. فقد فشلت عصبة الأمم فشلاً ذريعاً، وانتهت خلال أقل من ثلاثة عقود، ومنظمات أخرى لم تنته أو تحل، ولكن فشلت في بعض مساعيها وأهدافها. لقد تحدث الكثير من المختصين بالشأن الدولي عن إخفاقات المنظمات الدولية وأسبابها. فقد رأى جالاروتي أن هناك أربعة أسباب لفشل المنظمة الدولية Gallarotti, Giulio (1991): 184.

١. عندما تسعى لإدارة منظومة من العلاقات والقضايا المعقدة والمترابطة.
 ٢. عندما تحاول أن تكون بديلاً لحلول طويلة الأمد للمشكلات الدولية، أو أن تكون بديلاً لسياسات داخلية أو خارجية مسؤولة.
 ٣. عندما تزيد من حدة النزاعات الدولية.
 ٤. عندما يتولد عنها مخاطر معنوية.
- أما الاستير سميث فيرى أن الفشل قد يكون نتيجة غير محسوبة لعمليات المنظمات الدولية المشروعة، ويحددها بالنتائج الفاشلة التالية: 567 (Smith, Alastair (2005): 567

١- الفساد في الدول المستفيدة من خدمات المنظمات الدولية، ومثال على ذلك قروض ودراسات صندوق النقد الدولي. والتي لا تذهب إلى تمويل المشاريع والأهداف التي وجدت من أجلها، وإنما إلى جيوب المسؤولين في تلك الدول.

٢- ضرورات العمل التي قد تأتي بنتائج متواضعة؛ فمثلاً صندوق النقد الدولي يقيس عملياته أحياناً بحجم القروض الممنوحة، وليس النتائج الناجحة عن تلك القروض.

٣- عندما تقدم المنظمات الدولية مساعدات في وقت الأزمات، تشجع القادة الفاسدين على عدم القيام بأي إصلاحات؛ حيث إنهم يستطيعون تقديم المساعدة والحصول على الشعبية مجاناً.

ويرى آخرون أن كل فكرة التعاون الدولي في خطر كنتيجة لتطورات التوتر الأمريكي الصيني، وبروز الشعبية القائمة على الانغلاق الوطني بدلاً من التعاون الدولي، والتي تظهر على شكل انسحاب من

الاتفاقيات الدولية القائمة على المشاركة والتعاون. 3: Hallaert, Jean-Jacques (2020)

مما سبق تبين أن التعاون الدولي ودور المنظمات الدولية ما زال موضع شك. فعلى الرغم من ازدياد المشاكل الدولية التي لم تحل إلا بالتعاون الدولي من خلال المنظمات الدولية، فإن فشل بعض هذه المنظمات وعدم رغبة الدول بالتخلي عن سيادتها وسيطرتها على قراراتها وأنانية بعضها بالإضافة إلى المتغيرات المتواصلة في الوضع الدولي - يجعل من عمل المنظمات الدولية تحدياً محفوفاً بإمكانية الفشل بشكل دائم.

وهناك على الأقل ثلاثة أنواع من الفشل: الفشل الكلي واندثار المنظمة الدولية والبقاء بدون نتائج تذكر والفشل المصحوب ببعض النجاحات. بالنسبة للنوع الأول هناك الكثير من المنظمات الدولية التي وجدت في فترات مختلفة وثم انتهت. فمن بين ٥٦١ منظمة حكومية دولية تكونت خلال الفترة من (١٨١٥-٢٠٠٦) ٢١٦ منها لم تعد قائمة 282: Eilstrup-Sangiovanni, (2018)، منها المفوضية الأوروبية لحوض الدانوب (١٩٣٩) والمكتب الدولي للتعليم (١٩٦٩) والمنظمة الدولية للملكية الفكرية (١٩٧١) ومنظمة الدولية لمكافحة الجراد الأحمر (١٩٧٠) وحلف وارسو (١٩٩١)

من المهم التأكيد هنا، أن أسباب الفشل ليست ذاتية كلياً، وإنما كان للظروف الدولية القائمة في حينه أثر مهم في مصير هذه المنظمات، إلا أن عدم مقدرتها في التكيف مع المستجدات كان له دور كبير في نهايتها.

أما النوع الثاني من المنظمات الدولية التي فشلت في تحقيق ما هو مرجو منها ولكن بقيت قائمة فمنها الاتحاد المغربي وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الدول الأمريكية. تشترك هذه المنظمات بمجموعة من الخصائص تسهم في فشلها المتواصل. فبالإضافة إلى فقدان خصائص النجاح، هنالك مجموعة الخصائص التي تتسبب دوماً بالفشل وهي:

١. الاختلاف الشديد بين أشكال أنظمة الحكم وأولويات الحكومات وتناقض المصالح بينها.

٢. الفجوة في مستويات الدخل فيما بين الدول الأعضاء؛ مما يجعل التعاون الإقليمي غير مجد. فمثلاً معدل دخل الفرد في قطر يصل إلى أكثر من ٤٩ ضعف معدل دخل الفرد في اليمن (٣٥). وكذلك الأمر بالنسبة للمستوى الثقافي والتعليمي. ففي أفريقيا مثلاً، تصل نسبة الأمية في النيجر إلى ٨١% بينما في جزر السيشيل لا تزيد عن ٤%. (Worldometers, (2017) هذه الاختلافات الاقتصادية والثقافية تعقد من عملية التعاون السياسي بين حكومات الدول الأعضاء؛ نظراً لاختلاف الأولويات.

وجود الكثير من المنظمات الفرعية والقائمة على أسس جغرافية أو اقتصادية أو قومية ضمن هذه المنظمات التي يزداد فيها التعاون على حساب المنظمة الأم. فمثلاً ضمن منظمة الدول الأمريكية هنالك ثمان منظمات فرعية وأكثر من عشرة في أفريقيا.

٤. عدم وجود شروط للعضوية مما يفقد المنظمة الجدية والبرامجيو في العمل. فالاتحاد الأوروبي وضع الكثير من الشروط السياسية والاقتصادية والقانونية بحيث تقل الفوارق بين الدول، وبالتالي يتم تعظيم نتائج التعاون (CIA World Fact Book (2020).

بالإضافة لهذه الخصائص، تفشل هذه المنظمات بسبب شدة الخلافات وفقدان الثقة بين الأعضاء؛ مما يمنع الدول من التعاون بشكل جدي، ولكن في الوقت نفسه لا ترغب الدول باتخاذ قرار بإلغائها كلياً وهذا بدوره.

يتسبب بفقدان المنظمة لأهميتها وأولويتها لدى الدول الأعضاء؛ مما يؤدي إلى ترحل المنظمة وفشلها المتواصل.

أخيراً هناك النوع الثالث الذي عادة ما ينجح بشكل عام ولكن في أحوال دولية معينة وصعوبة تحقيق بعض الأهداف يجعلها تفشل أحياناً. فمثلاً نجح مجلس الأمن في إدارة الكثير من النزاعات الدولية في أفريقيا وأوروبا الشرقية ولكن فشل في الشرق الأوسط وجنوب آسيا. وكذلك الأمر بالنسبة للبنك وصندوق النقد الدوليين فقد نجحا في إعادة إعمار أوروبا، وفي بعض جهود التنمية في العالم الثالث، ولكن لم تتمكنوا من مجابهة الفساد في الكثير من الدول النامية. وحتى الاتحاد الأوروبي الذي يعد مثلاً يحتذى في التعاون الدولي، لم ينجح في منع بريطانيا من الخروج، كما فشل في جعل العملة الموحدة (اليورو) مقبولة في كافة الدول الأعضاء.

الخلاصة:

إن مما لا شك فيه أن القضايا الدولية التي تتطلب تعاونًا دوليًا في ازدياد مستمر. فقضايا مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود والحفاظ على البيئة وقضايا المناخ والهجرة وحوار الحضارات والأديان كلها قضايا لا تستطيع أي دولة أن تتعامل معها لوحدها. فكل دولة بحاجة إلى التعاون الدولي من أجل توفير أفضل نتائج للتعامل مع هذه القضايا وغيرها. وتوفر المنظمات الدولية الأوعية الملائمة للقيام بهذا التعاون بين الدول تلتقي وتتعاون في قضايا وتختلف وتتنازع في أخرى.

إن مصالح الدول ليست متشابهة، بل إنها أحيانًا متعارضة، وتقوم على أساس النزاع والصراع بدلًا من التعاون. في الوقت نفسه، وحتى في خضم هذا الصراع، ترغب الدول بالتعاون؛ فمثلًا هناك نزاع صيني/ياباني يتعلّق بالأمن والحدود ولكن لدى كل منهما الرغبة في التعاون الاقتصادي. كذلك، وكما تمت الإشارة إلى منظمة الأمن والتعاون الأوروبي (OSCE) هناك تنافر بين الأعضاء تصل إلى درجة العداء، ولكن جميع الدول ترغب في عضوية المنظمة لربث آرائها إلى الأعضاء الآخرين ولتسمع شكاوهم واهتماماتهم.

لذلك فإن المنظمات الدولية الناجحة تصبح ضرورة للتوفيق بين مصالح دول متناقضة ولكن رغبة بالتعاون، وقد بينت هذه الدراسة عوامل نجاح وفشل هذه المنظمات. ولكن تواجه المنظمات الدولية تحديات من نوع آخر. فمهما بلغت المنظمة الدولية من أسباب النجاح، إلا أنها لطالما تم عصيان قواعدها والتشكيك في صلاحياتها وتخفيض ميزانياتها وانسحاب أعضائها. وتأتي هذه التحديات من قبل الحكومات بالدرجة الأولى، ولكن قد تأتي من جهات دولية فاعلة أخرى كالحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني. وهذا يتطلب مناقشة ودراسة علاقة المنظمة الدولية بالبيئة المحيطة بها وخاصة الدول. لقد بينت هذه الدراسة كيفية قيام المنظمات الدولية بخدمة الدول الأعضاء إلى أقصى حد ممكن، ولكن هناك جانب آخر يجب التنبيه له وهو العلاقة الدائمة وآليات التفاعل بين المنظمة الدولية والدول والشعوب، وهذا لم يكن ضمن نطاق هذه الدراسة.

أيضًا بينت الدراسة أن إمكانية فشل المنظمة الدولية يبقى قائمًا حتى لو توفرت لها أسباب النجاح. فالمنظمة الدولية تتعامل مع بيئة متغيرة بشكل متواصل فالشعبوية والانغلاق الذي أصبح سائدًا في الدول الغنية لا يشجع على التعاون، وبالتالي يضعف قدرة المنظمات من تحقيق ما تصبو إليه من أهداف. وكذلك حدة الصراع كما حدث في فترة ما بين الحربين العالميتين، أو إلى فشل وسقوط عصبة الأمم. ويستنتج من

هذا أن الرغبة في التعاون لا تكفي وأن المنظمة الناجحة لا تعني بالضرورة نجاح التعاون الدولي. يجب أن تتوفر ثقافة التعاون على المستوى العالمي، كما توفرت ثقافة العولمة. أخيراً، من المهم جداً توفير أسباب نجاح المنظمة الدولية إذا أرادت الدول أن تجني ثمارها. لقد تطرقت هذه الدراسة إلى سبعة عوامل للنجاح، جميعها مهم. والأهم من هذه العوامل أن تعمل الدول معاً من خلال هذه المنظمات بروح من الرغبة في التعاون القائم على تفهم اهتمامات وأولويات الآخرين على أسس من الاعتراف بقبول الاختلاف ومبادئ الحوار والوصول إلى نتائج مرضية لكافة الأطراف.

المراجع العربية

١. إمام، محمود أحمد (١٩٩٠) "التكامل الاقتصادي: الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي" في طاهر كنعان وإبراهيم سعد الدين (تحرير) الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي: مقارنة نظرية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية
٢. البيلوي حازم (٢٠٠٠) النظام الاقتصادي الدولي: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة الكويت: دار المعرفة
٣. دويتش ، كارل (١٩٨٣) تحليل العلاقات الدولية ترجمة شعبان محمد، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب

المراجع الأجنبية

1. Abbott, Kenneth and Duncan Snidal (1998) "Why states act through formal international organizations" Journal of Conflict Resolution, Vol 42, no. 1,
2. Antje and Thomas Diez, eds. European Integration Theory, Oxford: Oxford University Press
3. Béland, Daniel, and Mitchell Orenstein, (2014) "International organizations: more flexible than we thought," The Governance Blog, <http://governancejournal.net/2014/12/28/international-organizations-more-flexible-than-we-thought/>
4. Bauer, Steffen (2004) "Does bureaucracy really matter? The authority of intergovernmental treaty secretariats". Paper presented at the 45th Annual Convention of the International Studies Association, Montréal (Quebec), Canada, 17—20 March 2004
5. CIA World Fact Book (2020) <https://www.cia.gov/the-world-factbook/>
6. Collins, Richard and Nigel D. White (Ed.), (2013) International Organizations and the Idea of Autonomy: Institutional Independence in the International Legal Order New York: Routledge
7. Christensen, Johan (2020) " Representative bureaucracy, international organizations and public service bargains" Public Administration, Vol. 98, No. 2
8. Dreher, Axel and Valentin F. Lang (2016) "The Political Economy of International Organizations" CESIFO Working Paper No. 6077 https://www.cesifo.org/DocDL/cesifo1_wp6077.pdf
9. Eilstrup-Sangiovanni, (2018) "Death of international organizations. The organizational ecology of intergovernmental organizations, 1815–2015" European Journal of International Relations, pp 281-310
10. European Commission (2021) European Neighbourhood Policy and Enlargement Negotiations "Accession criteria" https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/policy/glossary/terms/accession-criteria_en
11. Gallarotti, Giulio M. (1991) " The limits of international organization: systematic failure in the management of international relations" International Organization, Volume 45, Issue 2, Spring, p 184 DOI: <https://doi.org/10.1017/S0020818300033063>

12. Goetz, Klaus H. and Ronny Patz (2017) "Resourcing International Organizations: Resource Diversification, Organizational Differentiation, and Administrative Governance", Global Policy Volume 8. Supplement 5.
13. Haftel, Yoram Z. and Alexander Thompson (2006) " The Independence of International Organizations: Concept and Applications" The Journal of Conflict Resolution, Vol. 50, No. 2.
14. Hallaert, Jean-Jacques (2020) " The Tragedy of International Organizations in a World Order in Turmoil" European Center for International Political Economy (ECIPE) Policy Brief No. 5.
15. Hannoush, Sanaa Said (2009) "Leaping in the International System: NATO's New Role" Lebanese National Defense Magazine, No. 67
16. Imber. Mark F. "(2013) "Functionalism" Encyclopedia Britannica <https://www.britannica.com/topic/functionalism-international-organizations>
17. Martin, Lisa and Simmons, Beth (2012) "International Organizations and Institutions" in Carlsnaes, Walter et. al. Handbook of International Relations (2nd ed.), Washington D.C.: Sage Publications
18. Mukerji, Siran and Purnendu Tripathi (2016) Handbook of Research on Administration, Policy, and Leadership in Higher Education, Hershey: Pa, IGI Global Publishers
19. Nobel Prize Outreach (1988) "The Nobel Peace Prize 1988 was awarded to United Nations Peacekeeping Forces"
<https://www.nobelprize.org/prizes/peace/1988/summary/>
20. Pereira, Alexsandro Eugenio et. al. (2017) " Accountability in International Organizations: the case of World Bank Inspection Panel (1993-2015)" Brazilian Political Science Review Vol. 11 No.1 <https://doi.org/10.1590/1981-3821201700010002>
21. Peters, Ingo (2013) " Legitimacy and International Organizations—the Case of the OSCE" in Dominik Zaum (Ed) Legitimizing International Organizations, Oxford, UK: Oxford Scholarship Online
<https://oxford.universitypressscholarship.com/view/10.1093/acprof:oso/9780199672097.001.0001/acprof-9780199672097-chapter-10>
22. Plano, Jack and Roy Olton (1979) The International Relations Dictionary (2nd Ed.) Kalamazoo, Mi: New Issues

23. Sato, Tetsuo (2009) " Legitimacy of International Organizations and Their Decision-Challenges That International Organizations Face in the 21St Century" Hitotsubashi Journal of Law and Politics, Vol 37, No, 1
24. Schmitter, Philippe C. (2005) " Ernst B. Haas and the legacy of neo-functionalism" Journal of European Public Policy Vol. 12, No. 2, pp 255–272
25. Schmitter Philippe C. (2003) " Neo-Functionalism" in Wiener, Antje and Thomas Diez, eds. European Integration Theory, Oxford: Oxford University Press
26. Smith, Alastair (2005) " Why International Organizations Will Continue to Fail Their Development Goals" Perspectives on Politics, Vol. 3, No. 3, pp. 565-567
27. Stephen, Matthew D. (2018) "Legitimacy Deficits of International Organizations: design, drift, and decoupling at the UN Security Council" Cambridge Review of International Affairs, Volume 31, - Issue 1
28. Trent, John and Laura Schnurr (2018) A United Nations Renaissance Opladen, Germany: Verlag Barbara Budrich
29. Union of International Associations (UIA) (2021) The Yearbook of International Organization
https://uia.org/yearbook?qt-yb_intl_orgs=3#yearbook_pages-page_y_faq-0
30. Worldometers, (2017) GDP per Capita,
<https://www.worldometers.info/gdp/gdp-per-capita/>